

## بيان صحفي

في ظل الصعوبات الحالية التي تواجهها الخطوط الملكية المغربية وبروح من المسؤولية، الممثلون النقابيون وإدارة الشركة يقررون تأجيل الحوار الاجتماعي إلى ما بعد متم السنة الجارية

في إطار من الحوار الاجتماعي المستمر بين إدارة الخطوط الملكية المغربية والفرقاء الاجتماعيين، عقد الرئيس المدير العام للشركة الوطنية لقاء مع الممثلين النقابيين يومي 28 و 31 مايو 2011.

ومكنت هذه الاجتماعات من إطلاع الفرقاء الاجتماعيين على وضعية الخطوط الملكية المغربية والاستماع إلى تعليقاتهم وانشغالاتهم، كما شكلت فرصة لدراسة نتائج الحوار الاجتماعي الوطني الذي جرى خلال أبريل الماضي بين الحكومة وأرباب العمل والمركزيات النقابية الأكثر تمثيلية.

بعد أن ذكر بالصعوبات الظرفية التي تواجهها الشركة منذ 2008، أعرب رئيس الخطوط الملكية المغربية عن تقديره لجميع الموظفين الذين بذلوا، في مسعى جماعي، جهودا مكثفة وأبدوا تضامنا كبيرا وتعبئة دائمة مع الشركة.

بشأن سنة 2011، وضح السيد إدريس بنهيمه إلى أن الخطوط الملكية المغربية تواجه في ظرفية جد صعبة تتميز ب:

- ارتفاع سعر الوقود: 115 دولار مقابل 81 دولار المقررة في ميزانية 2011، ما أدى إلى ارتفاع فاتورة المحروقات ب42 في المائة،
- انخفاض حركة نقل المسافرين في شهر ماي بناقص 11 في المائة، مع توقعات ب ناقص 10 في المائة في يونيو 2011 على إثر الأحداث التي تشهدها المنطقة العربية.

تؤثر هذه العوامل الخارجية بشكل كبير على الوضعية المالية للشركة مع خسائر تقدر بـ 20 مليون درهم كل أسبوع. ومع العجز المتوقع في نهاية 2011، ستعرف الخطوط الملكية المغربية لأول مرة في تاريخها خسائر سنوية هامة تهدد أسسها.

واليوم، فإن الهدف المستعجل و الأولوي هو تجاوز هذه الوضعية الحرجة بأسرع ما يمكن مع إطلاق مشروع طموح للتطوير يرمي إلى جعل الخطوط الملكية المغربية فاعلا رائدا على صعيد إفريقيا.

وبخصوص نتائج الحوار الاجتماعي على المستوى الوطني، تقرر انخراط مجموعة الخطوط الملكية المغربية في هذه الدينامية الاجتماعية لتلبية المطالب الأكثر إلحاحا للمستخدمين. كما تم التأكيد على ضرورة أن يشكل الملف المطلي الذي تقدم به الفرقاء الاجتماعيون لدى إدارة الشركة مرجعا للمناقشات المقبلة.

وستولى أهمية خاصة لجميع عناصر الحوار الاجتماعي الكفيلة بتسهيل إعادة هيكلة العنصر البشري في اتجاه رفع الإنتاجية، وتحسين جودة الخدمة، وخفض التكاليف الإجمالية للإنتاج.

وباعتبار الوضعية المالية الحالية للشركة، وتضامنا وحرصا على الحفاظ على مناصب الشغل داخل الشركة و على مشاريعها الطموحة للتنمية، قرر موظفو الخطوط الملكية المغربية، من خلال ممثليهم النقابيين، والإدارة، باتفاق مشترك، تأجيل جميع الإجراءات التي تهم الزيادة في الأجور إلى فاتح يناير 2012.

من خلال هذا الموقف، يعبر مستخدمو الخطوط الملكية المغربية عن تضامنهم مع الشركة الوطنية ومشاركتهم في القرارات الإستراتيجية التي أصبحت ضرورية بسبب تطور النقل الجوي بالمغرب. كما يطالبون إدارة الشركة بنقل تمنياتهم للحكومة بوضع مخطط وطني لتطوير قطاع النقل الجوي من شأنه مواكبة الخطوط الملكية المغربية في مشاريعها التنموية على مستوى القاري.

و بصفتها مقاولة وطنية، ستظل الخطوط الملكية المغربية، وبالتشاور مع فرقائها الاجتماعيين، و فية لقيهما المتمثلة في المواطنة، والمسؤولية الاجتماعية، والتشبت بالحوار الاجتماعي.

الدار البيضاء، 31 ماي 2011